النشرة اليومية للاتحاد
UAC DAILY MONITOR

26 شباط (فبراير) 2024 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

القاهرة تحتضن الاجتماع الخامس للغرف العربية والتركية: بناء شراكات وتحالفات استراتيجية عبر استغلال فرص الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة

عقد في مقر الاتحاد العام لغرف التجارة المصرية في القاهرة، الاجتماع الخامس المشترك للغرف العربية والتركية، بحضور وزير التجارة والصناعة المصري أحمد سمير، رئيس اتحاد الغرف العربية سمير عبدالله ناس، رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية احمد الوكيل، رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت أوغلو، أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، وأمين عام اتحاد الغرف التجارية المصرية الدكتور علاء عز، بالإضافة إلى مشاركة عربية وتركية حاشدة من رؤساء الغرف واتحادات الغرف ورجال الاعمال والمستثمرين من الجانبين.

وتحدث في افتتاح أعمال الاجتماع وزير التجارة والصناعة المصري، المهندس أحمد سمير، عن أهمية استحداث آلية للربط بين صناعات الدول العربية وتركيا لتحقيق التكامل الصناعي لمواجهة اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، ورفع نسب المكون المحلى العربي والتركي للنفاذ إلى الأسواق العربية والأوروبية والأفريقية والدولية. وأكد المهندس أحمد سمير، على أنّه يجب على مجتمع الأعمال في الدول العربية وتركيا الاستفادة من العلاقات السياسية المتميزة لتنمية التعاون الاقتصادي في مجالات التصنيع المشترك وتكامل مدخلاته، وتنمية التجارة البينية ودعم وسائل النقل واللوجستيات.

وأشار إلى سعي الدولة المصرية للعبور من تداعيات الأزمات العالمية الأخيرة على الاقتصاد، من خلال إجراءات لتيسير مناخ أداء الأعمال شملت إصدار الرخصة الذهبية، وتيسير تخصيص الأراضي، وتوفير مناطق صناعية ولوجستية، وبرنامج للطروحات، وسياسة ملكية الدولة لعدم مزاحمة القطاع الخاص. وأوضح أن الفترة الأخيرة شهدت زخماً كبيراً في العلاقات بين مصر وتركيا، والتي أوضحتها زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان لمصر بعد عدة لقاءات مع الرئيس عبد الفتاح السيسي.

ودعا الوزير الغرف العربية والتركية إلى الاستفادة من الفرص المستحدثة التي يطرحها محور قناة السويس، والرخصة الذهبية، وسياسة ملكية الدولة، حيث تتخارج الدولة من العديد من القطاعات خلال ثلاث سنوات، وستطرح استثماراتها في تلك القطاعات للشراكة بآليات متعددة، إلى جانب الفرص التي ستتاح من خلال تثبيت الاستثمارات في قطاعات أخرى، مما سيفتح المجال للاستثمار المحلي والعربي والأجنبي. ولفت إلى ضرورة العمل على إنشاء مناطق صناعية ومراكز لوجستية مشتركة، والربط بينها بما يصب في صالح التصنيع والتصدير إلى أسواق تتجاوز 3 مليارات مستهلك بدون جمارك في مناطق التجارة الحرة المتاحة لمصر والموقعة مع مختلف التكتلات الاقتصادية حول العالم.

سمير ناس

من جهته أكد رئيس اتحاد الغرف العربية سمير عبد الله ناس، أن العلاقات الاقتصادية العربية – التركية هي علاقات مستمرة ودائمة التقدّم، وتعتبر تركيا شريك اقتصادي كبير بالنسبة للمنطقة العربية، إذ يبلغ حجم التجارة البينية العربية التركية حوالي 55 مليار دولار. كما أنّ حجم الصادرات من الجانب التركي يتزايد سنويا بحوالي 10 في المئة من المنطقة العربية. إضافة إلى وجود استثمارات عربية مباشرة وغير مباشرة تزايدت بشكل كبير ومتراكم في السنوات الأخيرة، خصوصا في قطاع الإسكان والعقارات وما إلى ذلك. هذا إلى جانب زيارة أكثر من 10 مليون سائح عربي لتركيا بشكل سنوي.

وقال: صحيح أنّ هذه الأرقام جيّدة، ولكن هذا ليس ما نطمح إليه، وبرأيي أنّه لا يمكن أن يحصل أي تغيير أو تطوير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية إلا عن طريق القطاع الخاص. وفي هذا الإطار فإنّ القطاع الخاص التركي، دائما ما يحرص على تعزيز التنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية الممثل للقطاع الخاص العربي في مختلف المناسبات والظروف. من هنا فإنّ الوقت اليوم يعتبر مؤات في سبيل تطوير العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، لتصل إلى الواقع المرجو والمأمول.

وأوضح أنّه على الرغم من وجود اتفاقيات للتجارة الحرة بين تركيا والبلدان العربية، وهي تعدّ ضرورة لتعزيز العلاقات الاقتصادية. لكن في الوقت ذاته إننا نحتاج ويجب علينا أن نعمل ونسعى ونطمح إلى بناء شراكة استراتيجية أقوى وأكبر. كما نسعى إلى أن لا نكون فقط أسواق تستهدف بعضها البعض، بل أن نكون منصّات ومناطق محورية يستفيد منها الطرفين العربي والتركي. واليوم هناك فرصة كبيرة في ظل الظروف العالمية الراهنة، يجب أن ننتهزها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، حيث سلاسل الإمداد اليوم باتت أقصر من السابق. ونحن على هذا الصعيد نعتبر الأقرب ثقافيا وجغرافيا إلى بعضنا البعض، وبالتالي نستطيع أن نغيّر الكثير في نمط علاقتنا. فنحن كبلدان عربية لدينا مفاتيح في افريقيا، كما لدينا مفاتيح في آسيا، وبالتالي نستطيع من خلال تركيا الولوج إلى الأسواق الأوروبية، مما يساهم في إحداث توليفة جديدة من العلاقات والشراكة الاستراتيجية التي هي الأساس وليس التبادل التجاري البسيط القائم في الوقت الحالي.

ونوّه إلى إننا نحتاج إلى العمل ليس فقط في تجارة السلع، بل لا بدّ من استغلال فرص الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، من خلال توظيف طاقاتنا الشبابية من الجانبين بشكل كبير، في ظل وجود تنوع اقتصادي كبير، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية.

أحمد الوكيل

من ناحيته دعا رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل في مستهل كلمته الى الوقوف دقيقة صمت حدادا على أرواح الشهداء الأبرياء من إخوتنا في غزة، مناشدا المجتمع الدولي بالوقف الفوري لما يحدث في فلسطين.

وقال: لقد التقينا جميعا منذ أسابيع في مكة المكرمة في إطار اجتماعات الغرفة الإسلامية وهي مثال حي للتعاون العربي التركي حيث ينوب رئاستها مصر وتركيا وقطر وتجمع دولنا جميعا. وسنتحاور اليوم حول التشارك في الصناعة والتجارة والزراعة والنقل واللوجستيات والخدمات والطاقة وغيرها من الفرص الواعدة لنا جميعا من خلال التعاون الثلاثي.

وأكد الوكيل أن مصر اليوم هي محور أساسي في هذا التعاون، من خلال شراكة الحكومة والقطاع الخاص والتي فتحت أبوابها لشركائنا من مختلف دول العالم، في كافة القطاعات. وبالطبع فتلك الأبواب مفتوحة على مصراعيها لأشقائنا من الوطن العربي وتركيا. ولقد سعينا جاهدين لتنمية علاقاتنا الثنائية من خلال تعاون مثمر بين اتحادات الغرف في دولنا، ونجحنا في أن نضاعف تبادلنا التجاري والاستثماري. ولكن كل هذا هو نقطة صغيرة في بحر الفرص المتاحة والغير مستغلة.

ولفت إلى أنه يجب أن تتكامل موانئنا ومراكزنا اللوجستية وصناعاتنا وخدماتنا ومدخلات إنتاجنا، لننتقل من التعاون الثنائي إلى التعاون الثلاثي. فيجب أن نصنع سويا ونصدّر لأسواق إفريقيا والاتحاد الأوروبي وغيرها من مناطق التجارة الحرة المتاحة لمصر والتي تتجاوز 3 مليار مستهلك بدون جمارك وبناتج محلى 45 في المئة شامل التصنيع والتعبئة.

وقال: يجب أن نستغل اتفاقية التيسير التي تجمعنا لنصدّر سويا من خلال الطرق العابرة للقارة الافريقية مثل الإسكندرية كيب تاون، وبورسعيد داكار، وسفاجا ندجامينا التي ستفتح لنا جميعا أسواق الدول الحبيسة في وسط افريقيا، والتي تتكامل مع خطوط الرورو السريعة الجديدة مع الاتحاد الأوروبي من دمياط إلى تريستا، وقريبا من مرسين الى الإسكندرية وبورسعيد كما كانت مسبقا كشرايين لتنمية صادراتنا جميعا.

وشدد على أنه يجب أن نخلق تحالفات قوية لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في مصر وأفريقيا، ولإعادة إعمار دول الجوار التي دمرتها الحروب والصراعات. كما يجب أن نجاهد لتحقيق أمننا الغذائي من خلال التشارك في مشروع استصلاح ملايين الافدنة، وتصنيع منتجاته لرفع القيمة المضافة وخلق فرص العمل.

وتابع: "لقد قامت الحكومات المتعاقبة بجهد واضح في تهيئة المناخ للقطاع الخاص ليؤدي دوره في التنمية، بثورة تشريعية وإجرائية ناجزة، وتقديم العديد من الحوافز واليسيرات. لذلك يجب علينا أن نستغل سويا ما تطرحه مصر اليوم من فرص استثمارية واعدة في العديد من المشاريع الكبرى مثل محور قناة السويس، واستصلاح ملايين الافدنة، ومشاريع الكهرباء والمياه والنقل واللوجستيات، هذا بالإضافة للاستثمار الصناعي والسياحي والعقاري. تلك النهضة التي رفعت كفاءة الشركات المصرية في مجالات البنية التحتية ومشاريع الطرق والصرف الصحي والاستثمار العقاري السياحي لتتخطى حدود مصر، ونرى اليوم شركات مثل السويدى وحسن علام وأوراسكوم وبتروجت وإنبي والمقاولين العرب، تنشر النماء والتنمية في دول الخليج باستثمارات جاوزت 3 مليار دولار، وجاوزت 10 مليار دولار في افريقيا، وكلهم معنا اليوم.

رفعت أوغلو

من جانبه أدان رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت أوغلو في مستهل كلامه الهجمات الوحشية واللاإنسانية التي تقوم بها إسرائيل ضد الأبرياء في غزة.

وقال: يمر العالم بفترة صعبة. يتباطأ النمو في الاقتصاد العالمي وحجم التجارة العالمية. كما تتزايد المخاطر الجيوسياسية والصراعات. وهذا يشير إلى أن عام 2024 يتسم بالتحديات والغموض أكثر من أي وقت مضى. لذا، نحتاج إلى تعاون دولي قوي وتضامن. وكشعوب قديمة وعريقة في هذه المنطقة، يجب أن نتحرك معًا وفقًا لنصيحة "في الوحدة قوة، وفي الانفصال عذاب".

ولفت إلى أنه يجب علينا تعزيز القطاع الخاص في بلداننا عبر تضافر الجهود. ففي عصرنا، تأتي قوة الدول بشكل أساسي من قطاعاتها الخاصة. وقوة وديناميكية اقتصاد تركيا تعتمد أيضًا على القطاع الخاص. وبفضل ذلك، أصبحنا دولة ريادية في الإنتاج الصناعي وصادرات المنتجات الصناعية بين إيطاليا والصين. نحن أكبر مصنعي السيارات والأجهزة الكهربائية البيضاء ومواد البناء والملابس في العديد من القطاعات، ونحن الرائدين في توريد السلع إلى أوروبا. نحن أكبر موردي السيارات للاتحاد الأوروبي بعد الاتحاد الأوروبي نفسه. حققنا كل هذا من خلال تحرير التجارة وزيادة المنافسة. لان التجارة تثري والحمائية تفقر. وخاصة بالنسبة لاستقرار ورفاهية الدول النامية، يجب أن تكون التجارة أكثر حرية.

وتابع: يجب علينا جميعًا أن ندعم التجارة الحرة. فبعد فتح أبوابنا للمنافسة الخارجية وتحرير التجارة، أصبحنا الآن البلد الذي يحتل المركز الأول بين إيطاليا والصين من حيث الإنتاج الصناعي. نحن نقوم بتصدير ما يزيد عن 12،600 منتج صناعي يشكل 94 في المئة من صادراتنا السنوية بقيمة 256 مليار دولار إلى أكثر من 200 دولة. كما أننا نصدّر 60 في المئة من منتجاتنا إلى الأسواق الغنية والمتقدمة في أوروبا. وهذا يشير إلى جودة منتجاتنا وتنافسية أسعارها وإعجاب المستهلكين بها. بالإضافة إلى ذلك، نحن من بين أكبر دول العالم في مجالات البناء والسياحة والزراعة.

وأوضح أن علاقاتنا التجارية تطورت مع الدول العربية في السنوات الأخيرة. حيث كانت صادرات تركيا إلى الدول العربية 5 مليارات دولار فقط قبل 20 عامًا. وكانت تمثل 10 في المئة من صادرات تركيا. وفي عام 2023، تجاوزت 45 مليار دولار ووصلت إلى 20 في المئة من إجمالي صادرات تركيا السنوية.

خالد حنفي

وشدد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي على "أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص التركي القوي، وكذلك القطاع الخاص العربي الذي يقود عملية الإنتاج والاستثمار ويوظّف النسبة الأكبر من اليد العاملة في المنطقة العربية".

وأكّد أنّ "العلاقات الاقتصادية العربية – التركية هي علاقات مستمرة ودائمة التقدّم، حيث تظهر البيانات أن تركيا شريك اقتصادي كبير بالنسبة للمنطقة العربية. ومن هنا أرى أنّه لا يمكن أن يحصل أي تغيير أو تطوير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية إلا عن طريق القطاع الخاص، حيث في الواقع أنّ القطاع الخاص التركي من خلال رئيس الغرف والبورصات التركية السيّد رفعت هيسارجيك أوغلو، دائما ما يحرص على تعزيز التنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية الممثل للقطاع الخاص العربي في مختلف المناسبات والظروف".

ورأى أمين عام الاتحاد خالد حنفي أنّ "الحكومات تفتح الأبواب نحو تطوير العلاقات، ولكن من يعبر ويمر هو القطاع الخاص"، لافتا إلى أنّه "هناك اتفاقيات للتجارة الحرة بين تركيا والبلدان العربية، وهي تعدّ ضرورة لتعزيز العلاقات الاقتصادية، لكنها ليست كافية، لأننا اليوم نحتاج إلى التغيير في نمط العلاقة، حيث لا يجب أن نسعى فقط إلى رفع حجم التجارة بنسبة 30-20 في المئة، أو أن يصل حجم التبادل التجاري إلى حدود 80-70 مليار دولار، بل نسعى ونطمح إلى بناء شراكة استراتيجية أقوى وأكبر. كما نسعى إلى أن لا نكون فقط أسواق تستهدف بعضها البعض، بل أن نكون منصّات ومناطق محورية يستفيد منها الطرفين العربي والتركي".

ورأى أنّ "هناك فرصة كبيرة في ظل الظروف العالمية الراهنة، التي قد ينظر إليها على أنها سيئة، بل إنها بنظرنا فرصة مهمّة يجب أن ننتهزها من أجل تعزيز التعاون الإقليمي، حيث سلاسل الإمداد اليوم باتت أقصر من السابق، ونحن على هذا الصعيد نعتبر الأقرب ثقافيا وجغرافيا إلى بعضنا البعض، وبالتالي نستطيع أن نغيّر الكثير في نمط علاقتنا وليس فقط حجم علاقتنا، حيث كبلدان عربية لدينا مفاتيح في افريقيا، كما لدينا مفاتيح عربية في آسيا، وبالتالي نستطيع من خلال تركيا الولوج إلى الأسواق الأوروبية، مما يساهم في إحداث توليفة جديدة من العلاقات والشراكة الاستراتيجية التي هي الأساس وليس التبادل التجاري البسيط القائم في الوقت الحالي".

ونوّه إلى أنّه "نحتاج أكثر إلى العمل ليس فقط في تجارة السلع، ولكن حجم أكبر في الخدمات، واستغلال فرص الثورة الصناعية الرابعة والرقمنة، حيث نستطيع أن نوظّف طاقاتنا الشبابية من الجانبين بشكل كبير، حيث أنّ المنطقة العربية ليس منطقة متجانسة اقتصاديا، بل هناك اختلافات اقتصادية كبيرة، وبالتالي لا بدّ من التعامل مع كل دولة ومنطقة بشكل مختلف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إحداث تغيير كبير في شكل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية، حيث نحتاج إلى بناء تحالف استراتيجي، وليس تطوير واقع التجارة بشكلها الحالي الكلاسيكي والبسيط".

جلسات عمل والتوصيات

وشهد الاجتماع العديد من الجلسات التي تناولت شتى مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وتركيا، بالإضافة إلى بحث سبل زيادة التبادل التجاري والاستثماري في شتى المجالات مع التركيز على التكامل في تعميق الصناعة، وتحقيق الامن الغذائي والمائي، وتنمية آليات النقل واللوجستيات، والتعاون الثلاثي خاصة في مجالات الصناعة والمقاولات. وانتهى الاجتماع الخامس المشترك للغرف العربية والغرف التركية بالعديد من التوصيات وهي:

أولا: الدعوة لعقد هذا الاجتماع بشكل سنوي ومنتظم وأن تكون هناك أمانة عامة تتابع في التوصيات التي يخرج بها، وتعرض في الاجتماع القادم، والذي ستستضيفه تركيا، مع عقد اجتماعات قطاعية بينية.

ثانيا: التعاون بين الجانبين لنقل الخبرات المتميزة لدى الاتحادات، متضمنة انشاء جامعات تكنولوجية، ومركز للبحوث الاستراتيجية، وادارات لتنفيذ اتفاقية التير.

ثالثا: التقدم للاتحاد الأوروبي بمشروع للتكامل العربي التركي الأوروبي على غرار المشروع السابق EU Global Bridges للربط بين الشركات الأوروبية والتركية مع نظرائهم في مصر وتونس وفلسطين، مع زيادة التحالفات التي تجمع الطرفين للتقدم لبرامج الاتحاد الأوروبي الداعمة للصناعة والتجارة والتغير المناخي.

رابعا: التعجيل بإنشاء الأليات التي تساهم في تنمية التبادل التجاري والاستثماري بين الجانبين، مثل إنشاء منصة تتبناها اتحادات الغرف بحيث تعرض فيها المناقصات وكذلك الفرص الاستثمارية والتجارية.

خامسا: التأكيد على ضرورة تنمية التعاون الاقتصادي في شتى المجالات، من تصنيع مشترك، وتشجيع للاستثمارات، وتنمية التجارة البينية، والزراعة والتصنيع الغذائي، والنقل واللوجستيات، والسياحة، وربط شبكات الكهرباء والبترول والغاز.

سادسا: التأكيد على أهمية التشارك في تعميق الصناعة بين الجانبين من خلال تبادل مكونات ومستلزمات الإنتاج والسعي لتصنيعها لمن لديه المميزات النسبية، ودراسة التكامل الصناعي بين الجانبين، وخصوصا في ظل إقرار الاتحاد الأوربي ضريبة الانبعاث الكربوني والذي سيؤثر على نمو الصادرات الوطنية.

سابعا: تأكيد التعاون من خلال إنشاء مناطق صناعية ومراكز لوجستية، والربط بينهم، لتحقيق للتصنيع المشترك وتنمية الصادرات المشتركة.

ثامنا: التشديد على عدم اقتصار التعاون التجاري بين الجانبين على السلع تامة الصنع فقط، بل أن تشمل عمليات التكامل الصناعي ومكونات ومستلزمات الإنتاج، لمجابهة تعطل سلاسل الإمداد العالمية ولرفع نسب المكون المحلى لاختراق الأسواق العربية والأفريقية والدولية.

تاسعا: ضرورة التكامل في استصلاح الأراضي والصناعات الغذائية وخاصة مع التحديات التي تظهر بين فترة وأخرى من أمراض وأوبئة والتغير المناخي والظروف الجيوسياسية، لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والصناعي في مجال الامن الغذائي.

عاشرا: العمل على زيادة الاهتمام بالاستثمار المشترك في الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية، والاعتماد المشترك لمنتجاتها، وكذلك التشارك في البحث والتطوير.

حادي عشر: دعوة الغرف التجارية ومنتسبيها من قيادات الانشاءات والمقاولات من الجانبين لخلق تحالفات قوية تعمل على تنفيذ مشاريع البنية التحتية في افريقيا، وإعادة اعمار الدول العربية.

ثاني عشر: التكامل والتعاون بين مراكز الأبحاث والتدريب والجامعات والمعاهد التكنولوجية، وتبادل المناهج التي يجب أن تتماشى مع احتياجات سوق العمل، وانشاء الحاضنات وربطها افتراضيا، والعمل في البحث والتطوير المشترك.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

Cairo Hosts the Fifth Meeting of the Arab and Turkish Chambers: Building Strategic Partnerships and Alliances by Exploiting the Opportunities of the Fourth Industrial Revolution and Digitization

The fifth joint meeting of the Arab and Turkish Chambers was held at the headquarters of the General Federation of Egyptian Chambers of Commerce in Cairo, in the presence of the Egyptian Minister of Trade and Industry Ahmed Samir, President of the Union of Arab Chambers Samir Abdullah Nass, President of the General Federation of Egyptian Chambers of Commerce Ahmed Al Wakil, President of the Federation of Turkish Chambers and Exchanges Rifaat Oğlu, Secretary-General of the Union of Arab Chambers Dr. Khaled Hanafi, and Secretary-General of the Federation of Egyptian Chambers of Commerce Dr. Alaa Ezz. In addition to a massive Arab and Turkish participation from the heads of chambers and federations of chambers, businessmen and investors from both sides.

At the opening of the meeting, the Egyptian Minister of Trade and Industry, Eng. Ahmed Samir, spoke about the importance of developing a mechanism to link the industries of the Arab countries and Turkey to achieve industrial integration to face global supply chain disruptions and raise the proportions of the Arab and Turkish local components to access the Arab, European, African, and international markets. Eng. Ahmed Samir stressed that the business community in the Arab countries and Turkey must benefit from the distinguished political relations to develop economic cooperation in the fields of industrialization. The subscriber and the integration of its inputs, the development of intra-regional trade, and the support of means of transport and logistics.

He pointed out that the Egyptian state seeks to overcome the repercussions of the recent global crises on the economy, through measures to facilitate the business climate, including the issuance of the golden license, facilitating land allocation, providing industrial and logistical zones, a privatization program, and a state-owned policy to not crowd out the private sector. He explained that the recent period witnessed great momentum in relations between Egypt and Turkey, which was demonstrated by President Recep Tayyip Erdogan's visit to Egypt after several meetings with President Abdel Fattah El-Sisi.

The Minister called on the Arab and Turkish chambers to take advantage of the new opportunities presented by the Suez Canal axis, the golden license, and the state ownership policy, as the state will exit from many sectors within three years and will offer its investments in those sectors for partnership through multiple mechanisms. In addition to the opportunities that will be available through the stabilization of investments in other sectors, which will open the way for local, Arab, and foreign investment. He pointed out the necessity of working to establish industrial zones and joint logistics centers, and linking them in a way that is in the interest of manufacturing and exporting to markets exceeding 3 billion consumers without customs in the free trade zones available to Egypt and signed with various economic blocs around the world.

Samir Nass

For his part, President of the Union of Arab Chambers, Samir Abdullah Nass, stressed that Arab-Turkish economic relations are continuous and constantly progressing, and Turkey is considered a major economic partner for the Arab region, as the volume of intra-Arab-Turkish trade amounts to about 55 billion dollars. The volume of exports from the Turkish side is increasing annually by about 10 percent from the Arab region. In addition to the presence of direct and indirect Arab investments, which have increased significantly and accumulated in recent years, especially in the housing and real estate sectors, etc. This is in addition to the visit of more than 10 million Arab tourists to Turkey annually.

He said: It is true that these numbers are good, but this is not what we aspire to, and in my opinion, no change or development in the form of Arab-Turkish economic relations can occur except through the private sector. In this context, the Turkish private sector is always keen to enhance coordination and cooperation with the Union of Arab Chambers, which represents the Arab private sector on various occasions and circumstances. Hence, the time today is considered favorable for the development of Arab-Turkish economic relations so that they reach the desired and hoped-for reality.

He explained that although there are free trade agreements between Turkey and Arab countries, they are considered a necessity to strengthen economic relations. However, at the same time, we need and must work, seek, and aspire to build a stronger and larger strategic partnership. We also seek to be not only markets targeting each other, but also to be platforms and pivotal areas that benefit the Arab and Turkish parties. Today, there is a great opportunity in the current global circumstances, which we must seize to strengthen regional cooperation, where supply chains today are shorter than before. We are culturally and geographically closest to each other, and therefore we can change a lot in the pattern of our relationship. As Arab countries, we have keys in Africa,

and we also have keys in Asia, and thus through Turkey we can access European markets, which contributes to a new combination of relations and strategic partnership that is the basis and not the simple trade exchange that exists at the present time.

He pointed out that we need to work not only in commodity trade but also exploit the opportunities of the Fourth Industrial Revolution and digitization, by employing our youth energies from both sides significantly, in the presence of great economic diversification, which can lead to a change in the shape of Arab-Turkish economic relations.

Ahmed Al Wakeel

For his part, the President of the General Federation of Egyptian Chambers of Commerce Ahmed Al-Wakeel called at the beginning of his speech to stand a minute of silence in mourning for the souls of the innocent martyrs of our brothers in Gaza, appealing to the international community to immediately stop what is happening in Palestine.

He said: "We all met weeks ago in Mecca within the framework of the meetings of the Islamic Chamber, which is a vivid example of Arab-Turkish cooperation, as it is chaired by Egypt, Turkey, and Qatar, and brings together all our countries." Today, we will discuss sharing industry, trade, agriculture, transport, logistics, services, energy, and other promising opportunities for all of us through trilateral cooperation.

Al-Wakeel stressed that Egypt today is a key axis in this cooperation, through the partnership of the government and the private sector, which opened its doors to our partners from different countries of the world, in all sectors. Of course, these doors are wide open to our brothers from the Arab world and Turkey. We have strived to develop our bilateral relations through fruitful cooperation between the federations of chambers in our countries, and we have succeeded in doubling our trade and investment exchange. Nevertheless, all this is a small drop in the sea of available and untapped opportunities.

He pointed out that our ports, logistics centers, industries, services, and production inputs must be integrated, to move from bilateral cooperation to trilateral cooperation. We must manufacture together and export to the markets of Africa, the European Union, and other free trade zones available to Egypt, which exceeds 3 billion consumers without customs and with a GDP of 45 percent, including manufacturing and packaging.

He said: We must take advantage of the facilitation agreement that brings us together to export together through transcontinental African routes such as Alexandria, Cape Town, Port Said, Dakar, and Safaga N'Djamena, which will open for all of us the markets of landlocked countries in Central Africa, and which integrate with the new Ro-Ro highways with the European Union from Damietta to Trieste, and soon from Mersin to Alexandria and Port Said, as they were previously as arteries for the development of all our exports.

He stressed that we must create strong alliances to implement infrastructure projects in Egypt and Africa, and to rebuild neighboring countries destroyed by wars and conflicts. We must also strive to achieve our food security by participating in a project to reclaim millions of acres and manufacture its products to increase added value and create job opportunities.

He continued: "Successive governments have made a clear effort to create a climate for the private sector to play its role in development, through a successful legislative and procedural revolution, and the provision of many incentives and facilitations. Therefore, we must take advantage of the promising investment opportunities offered by Egypt today in many major projects such as the Suez Canal axis, the reclamation of millions of acres, electricity, water, transport, and logistics projects, in addition to industrial, tourism, and real estate investment. This renaissance raised the efficiency of Egyptian companies in the fields of infrastructure, road and sanitation projects, and tourism real estate investment beyond Egypt's borders. Today we see companies such as El Sewedy, Hassan Allam, Orascom, Petrojet, Enppi, and Arab Contractors spreading growth and development in the Gulf countries with investments that exceeded $3 billion and exceeded $10 billion in Africa, and they are all with us today.

Rifaat Oğlu

For his part, the head of the Federation of Turkish Chambers and Stock Exchanges, Rifat Oglu, condemned at the beginning of his speech the brutal and inhumane attacks carried out by Israel against innocent people in Gaza.

"The world is going through a difficult period. Growth in the global economy and the volume of world trade is slowing. Geopolitical risks and conflicts are also increasing. This suggests that 2024 is more challenging and uncertain than ever. We therefore need strong international cooperation and solidarity. As ancient peoples of this region, we must move together according to the advice "In unity is strength, and in separation is torment".

He pointed out that we must strengthen the private sector in our countries through concerted efforts. In our time, the power of states comes mainly from their private sectors. The strength and dynamism of Türkiye's economy also depend on the private sector. Thanks to this, we have become a leading country in industrial production and exports of industrial products between Italy and China. We are the largest manufacturers of cars, white electrical appliances, building materials, and clothing in many sectors, and we are the leading supplier of goods to Europe. We are the largest car supplier to the European Union after the European Union itself. We achieved all this through trade liberalization and increased competition. Because trade enriches and protectionism impoverishes. Especially for the stability and well-being of developing countries, trade should be freer.

He continued: We must all support free trade. After opening our doors to external competition and liberalizing trade, we are now the country that occupies first place between Italy and China in terms of industrial production. We export more than 12,600 industrial products, representing 94 percent of our annual exports worth $256 billion, to more than 200 countries. We also export 60 percent of our products to rich and developed markets in Europe. This indicates the quality of our products, their competitive prices, and consumers' admiration for them. In addition, we are among the world's largest countries in construction, tourism, and agriculture.

He explained that our trade relations with Arab countries have developed in recent years. Turkey's exports to Arab countries were only $5 billion 20 years ago. It accounted for 10 percent of Turkey's exports. In 2023, it exceeded $45 billion and reached 20 percent of Turkey's total annual exports.

Khaled Hanafi

Secretary General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, stressed, "The importance of the role played by the strong Turkish private sector, as well as the Arab private sector, which leads the production and investment process and employs the largest percentage of the labor force in the Arab region."

He stressed, "Arab-Turkish economic relations are continuous and always progressing, as data shows that Turkey is a major economic partner for the Arab region. Hence, I see that no change or development in the form of Arab-Turkish economic relations can occur except through the private sector. In fact, the Turkish private sector, through the Chairman of the Turkish Chambers and Stock Exchanges, Mr. Rifat Hisarcioglu, is always keen to strengthen coordination and cooperation with the Union of Arab Chambers, which represents the Arab private sector, on various occasions and circumstances."

The Secretary-General of the Union, Khaled Hanafi, said, "Governments open the doors to developing relations, but the one who passes through is the private sector." Pointing out, "There are free trade agreements between Turkey and Arab countries, which are necessary to strengthen economic relations. Nevertheless, they are not sufficient, because today we need a change in the pattern of the relationship, as we should not only seek to raise the volume of trade by 20-30 percent, Or for the volume of trade exchange to reach the range of 70-80 billion dollars. Rather, we seek and aspire to build a stronger and larger strategic partnership. We also seek to not only be markets that target each other but rather to be platforms and pivotal areas that benefit both the Arab and Turkish parties."

He believed, "There is a great opportunity in light of the current global circumstances, which may be viewed as bad. Rather, in our view, it is an important opportunity that we must seize in order to strengthen regional cooperation. Today's supply chains are shorter than before, and in this regard, we are considered the closest culturally and geographically to each other. Therefore, we can change a lot in the pattern of our relationship, and not just the size of our relationship, as we, as Arab countries, have keys in Africa, just as we have Arab keys in Asia. Thus, through Turkey, we can access European markets, which contributes to creating a new combination of relations and strategic partnership, which is the basis and not the simple trade exchange that exists at present."

He noted, "We need more work, not only in goods trade, but also in a larger volume of services, and exploiting the opportunities of the Fourth Industrial Revolution and digitalization, where we can greatly employ our youth energies on both sides. Since the Arab region is not economically homogeneous, there are great economic differences, and

therefore it is necessary to deal with each country and region differently. This could lead to a major change in the form of Arab-Turkish economic relations, as we need to build a strategic alliance, and not develop the reality of trade in its current, classic, and simple form."

Working Sessions and Recommendations

The meeting witnessed many sessions that dealt with various fields of economic cooperation between the Arab countries and Turkey. In addition to discussing ways to increase trade and investment exchange in various fields with a focus on integration in deepening industry, achieving food and water security, developing transport and logistics mechanisms, and tripartite cooperation, especially in the fields of industry and contracting. The fifth joint meeting of the Arab Chambers and the Turkish Chambers concluded with several recommendations, namely:

First: Calling for this meeting to be held on an annual and regular basis and for there to be a general secretariat that will follow up on the recommendations that come out and present them at the next meeting, which will be hosted by Turkey, with inter-sectoral meetings being held.

Second: Cooperation between the two sides to transfer distinguished experiences to the federations, including the establishment of technological universities, a strategic research center, and departments for the implementation of the TIR agreement.

Third: Presenting to the European Union a project for Arab-Turkish-European integration similar to the previous project EU Global Bridges to link European and Turkish companies with their counterparts in Egypt, Tunisia, and Palestine while increasing alliances that bring the two parties together to apply for EU programs in support of industry, trade and climate change.

Fourth: Accelerating the establishment of mechanisms that contribute to the development of trade and investment exchange between the two sides, such as the establishment of a platform adopted by the federations of chambers in which tenders, as well as investment and commercial opportunities, are presented.

Fifth: Emphasizing the need to develop economic cooperation in various fields, including joint industrialization, encouraging investments, developing intra-trade, agriculture and food processing, transport and logistics, tourism, and linking electricity, oil, and gas networks.

Sixth: Emphasizing the importance of participating in deepening the industry between the two sides by exchanging production components and requirements and seeking to manufacture them for those who have comparative advantages, and studying industrial integration between the two sides, especially in light of the European Union's approval of the carbon emission tax, which will affect the growth of national exports.

Seventh: Emphasizing cooperation by establishing industrial zones and logistics centers, and linking them, to achieve joint manufacturing and joint export development.

Eighth: Stressing that trade cooperation between the two sides should not be limited to finished goods only, but should include industrial integration processes and production components and requirements, to confront the disruption of global supply chains and to raise the proportions of the local component to penetrate the Arab, African and international markets.

Ninth: The need for integration in land reclamation and food industries, especially with the challenges that appear from time to time from diseases, epidemics, climate change, and geopolitical conditions, to achieve agricultural and industrial self-sufficiency in the field of food security.

Tenth: Work to increase interest in joint investment in the pharmaceutical industries and medical supplies, joint approval of their products, as well as participation in research and development.

Eleventh: Inviting the chambers of commerce and its members from construction and contracting leaders from both sides to create strong alliances that work to implement infrastructure projects in Africa and reconstruct Arab countries.

Twelfth: Integration and cooperation between research and training centers, universities, and technological institutes, exchange of curricula that must be in line with the needs of the labor market, establishment of incubators and linking them virtually, and work in joint research and development.

Source (Union of Arab Chambers)

خالد حنفي من صحار في سلطنة عمان: إنشاء ممر لوجستي يربط ميناء صحار بالموانئ العربية عبر مصر ويصل إلى الصين مرورا بدول الخليج

أكّد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال كلمة له في افتتاح أعمال "منتدى استثمار صحار" الذي عقد في صحار – سلطنة عمان، أنّ "اتحاد الغرف العربية الذي يعدّ الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي يدعم رؤية سلطنة عمان 2040 والمبادرات الاستراتيجية في صحار لنبدأ هذه المرحلة معا من النمو والتعاون والنجاح".

وأوضح أنّ "صحار تتمتع بموقع استراتيجي في قلب مسارات التجارة العالمية، على مقربة من الأسواق المزدهرة، حيث ينبض مينائها البحري العميق بالنشاط البحري، بينما تعجّ منطقتها الحرة الصناعية بطاقة الابتكار. ويجعل هذا الموقع الاستراتيجي إلى جانب البنية التحتية ذات المستوى العالمي والحكومة الداعمة من صحار ملاذا استثماريا لا مثيل له".

ونوّه الأمين العام إلى "أهميّة ربط ميناء صحار بالموانئ العربية في سبيل إنشاء ممر لوجستي يبدأ من مصر ويصل إلى الصين مرورا بدول الخليج العربي".

وقال: "ترسم الإحصاءات صورة مقنعة لهذا التطور حيث شهدت صحار نموا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المئة سنويا، وجذبت أكثر من 15 مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر هذا النمو بمثابة ثمرة استراتيجية وضعت بعناية تركّز على سياسات صديقة للمستثمرين والالتزام بالتميّز". ولفت إلى أنّ "السياسات الحكومية لسلطنة عمان جعلت من صحار وكل مدن ومناطق السلطنة أرضا خصبة للاستثمار. إذ أنّ الإعفاءات الضريبية ومزايا الرسوم الجمركية والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة 100 في المئة في العديد من القطاعات تعتبر حوافز مشجعة على الابتكار والتوسع والازدهار". معتبرا أنّ "تحوّل صحار إلى مركز صناعي ديناميكي لم يأت بالصدفة، حيث تتمتع صحار بموقع جغرافي مميّز في مفترق طرق الشرق والغرب، مما يوفّر إمكانية الوصول غير المسبوقة إلى طرق الشحن الدولية. ويتم تعزيز هذه الميزة الاستراتيجية من ميناء صحار والمنطقة الحرة الحديثة، وهي منشأة جذبت استثمارات تزيد عن 25 مليار دولار، مما يؤكّد ثقة المجتمع التجاري العالمي في إمكانيات صحار".

ونوّه إلى أنّ "صحار تلعب دورا بارزا في تلبية الاحتياجات المحلية، معززة الأمن الغذائي لسلطنة عمان، بالإضافة إلى تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في العديد من القطاعات المتنوعة"، معتبرا أنّ "النمو الصناعي الملحوظ في صحار، ساهم بشكل كبير في الناتج المحلّي غير النفطي في سلطنة عمان مع ازدهار العديد من القطاعات المتنوعة من الشحن إلى التصنيع، إضافة إلى فرص الاستثمار الواعدة في قطاعات الطاقة المتجددة والسياحة والصيد البحري لتنويع الاقتصاد بعيدا من الاعتماد على النفط".

واعتبر أنّ "صحار تساهم بشكل فعلي في تحقيق رؤية عمان 2040، تلك الرؤية التي تستلهم الابتكار والتكنولوجيا واقتصاد المعرفة كدعامات أساسية لرسم ملامح مستقبل مفعم بالأمل والإشراق، حيث تتجاوز هذه العملية مجرّد السعي نحو تنويع مصادر الدخل، فهي تمثّل رحلة متأنية نحو صياغة غد مستدام وشامل يحتضن طموحات كل عماني".

وختم بالقول "إننا نقف اليوم أمام أعتاب مرحلة جديدة من النمو والتطوّر في صحار التي باتت تمثّل رمزا للتجدد والابتكار في قلب سلطنة عمان. إننا معا نشهد فصلا مشرقا من فصول التاريخ العماني، يكتب بأيدي أبنائه المخلصين الذي يعملون بجد وإخلاص لبناء مستقبل يليق بطموحاتنا العظيمة".

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

Khaled Hanafi from Sohar in the Sultanate of Oman: Establishing a Logistical Corridor Linking the Port of Sohar with Arab Ports via Egypt and Reaching China via the Gulf Countries

The Secretary General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafi, confirmed during his speech at the opening of the "Sohar Investment Forum" held in Sohar - Sultanate of Oman, "The Union of Arab Chambers, which is the true representative of the Arab private sector, supports the Sultanate of Oman's 2040 vision and the strategic initiatives in Sohar so that we can begin this phase of growth, cooperation, and success together."

He explained, "Sohar enjoys a strategic location in the heart of global trade routes, close to thriving markets, where its deep sea port is vibrant with maritime activity, while its industrial free zone is brimming with innovation energy. This strategic location, combined with world-class infrastructure and a supportive government, make Sohar an unparalleled investment haven."

The Secretary-General noted "the importance of linking the port of Sohar with Arab ports in order to establish a logistical corridor starting from Egypt and reaching China, passing through the countries of the Arabian Gulf."

He said: "The statistics paint a convincing picture of this development, as Sohar witnessed a remarkable growth in GDP by 7 percent annually, and attracted more than $15 billion in foreign direct investment. This growth is the result of a carefully crafted strategy that focuses on investor-friendly policies and a commitment to excellence."

He pointed out that "the government policies of the Sultanate of Oman have made Sohar and all the cities and regions of the Sultanate fertile ground for investment. Tax exemptions, customs duty benefits, and allowing 100 percent foreign ownership in many sectors are considered incentives for innovation, expansion, and prosperity." He considered that "Sohar's transformation into a dynamic industrial center did not happen by chance, as Sohar enjoys a distinctive geographical location at the crossroads of East and West, which provides unprecedented access to international shipping routes. This strategic advantage is reinforced by the Sohar Port and the modern free zone, a facility that has attracted investments of more than $25 billion, confirming the confidence of the global business community in Sohar's potential."

He noted that "Sohar plays a prominent role in meeting local needs, enhancing food security for the Sultanate of Oman, in addition to achieving more self-sufficiency in many diverse sectors." He considered that "the remarkable industrial growth in Sohar has contributed significantly to the non-oil GDP in the Sultanate of Oman with the prosperity of many diverse sectors from shipping to manufacturing, in addition to promising investment opportunities in the renewable energy, tourism, and fishing sectors to diversify the economy away from dependence on oil."

He considered that "Sohar is actively contributing to the realization of Oman Vision 2040, a vision that inspires innovation, technology, and the exploitation of knowledge as basic pillars for shaping a future full of hope and brightness. This process

goes beyond simply seeking to diversify sources of income, as it represents a careful journey towards shaping a sustainable and comprehensive tomorrow that embraces the aspirations of every Omani."

He concluded by saying, "Today we stand at the threshold of a new phase of growth and development in Sohar, which has become a symbol of renewal and innovation in the heart of the Sultanate of Oman. Together we are witnessing a bright chapter of Omani history, written by the hands of its loyal sons who work hard and sincerely to build a future worthy of our great ambitions."

Source (Union of Arab Chambers)